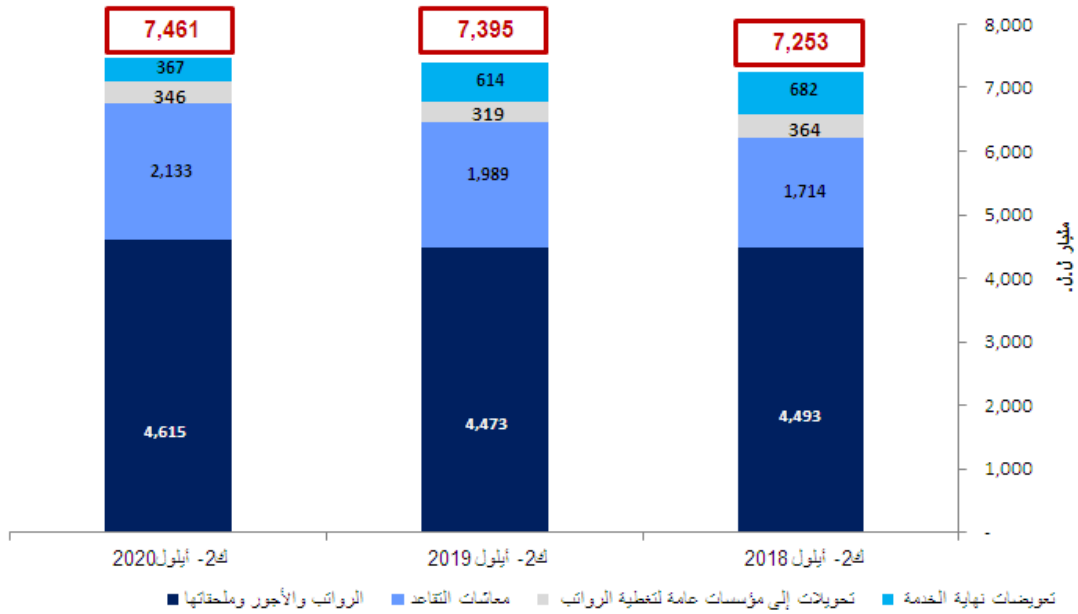


## I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

### A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها<sup>1</sup> بحوالي 66 مليار ليرة (0.9 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني- أيلول 2020 ليصل إلى 7,461 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 7,395 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019<sup>2</sup>. جاء هذا الإرتفاع نتيجة الزيادة في المدفوعات العائدة إلى (i) معاشات التقاعد بقيمة 144 مليار ليرة (7.2 في المائة)، (ii) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 142 مليار ليرة (3.2 في المائة) و (iii) التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 27 مليار ليرة (8.6 في المائة). في المقابل، سجل بند تعويضات نهاية الخدمة الإنخفاض السنوي الوحيد بقيمة 247 مليار ليرة (40.2 في المائة) ليصل إلى 367 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2020.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- أيلول من الأعوام 2018، 2019 و 2020



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

### B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية<sup>3</sup> حيث سجّلت نسبة 66.0 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2018، لترتفع إلى نسبة 72.2 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول من العام 2019<sup>4</sup>، وإلى نسبة 72.8 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2020. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.5 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- أيلول 2018، مرتفعةً بشكل ملحوظ إلى 40.6 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2019، لتواصل ارتفاعها وتصل إلى 51.4 في المائة خلال الفترة نفسها من العام

<sup>1</sup> تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

<sup>2</sup> إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2020.

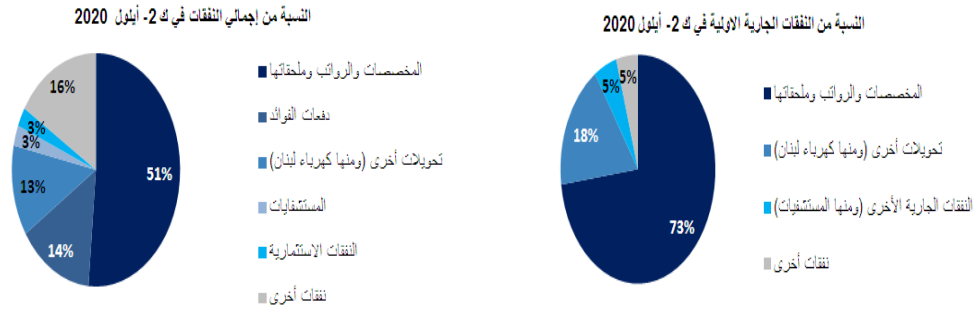
<sup>3</sup> تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

<sup>4</sup> في الوقت الذي ارتفعت فيه فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 2.0 في المائة سنويًا خلال كانون الثاني - أيلول 2019، سجلت النفقات الجارية الأولية انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 6.8 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض التحويلات الأخرى بنسبة 21.6 في المائة خلال الفترة قيد الدرس.

2020. يعود السبب الرئيسي وراء إرتفاع حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى انخفاض قاعدة الإنفاق سنويًا بنسبة 8.3 في المائة و20.4 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2019 وكانون الثاني- أيلول 2020 على التوالي.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام 2020:

## الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - أيلول 2020:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة  
ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 140 مليار ليرة سنويًا لتصل إلى 4,614 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى زيادة التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 144 مليار ليرة (30.5 في المائة) بالإضافة إلى الزيادة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 65 مليار ليرة (34.3 في المائة) وزيادة في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز العسكري بقيمة 38 مليار ليرة (1.7 في المائة). قابل هذه الزيادات، بشكل جزئي، إنخفاض في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 119 مليار ليرة (12.7 في المائة).

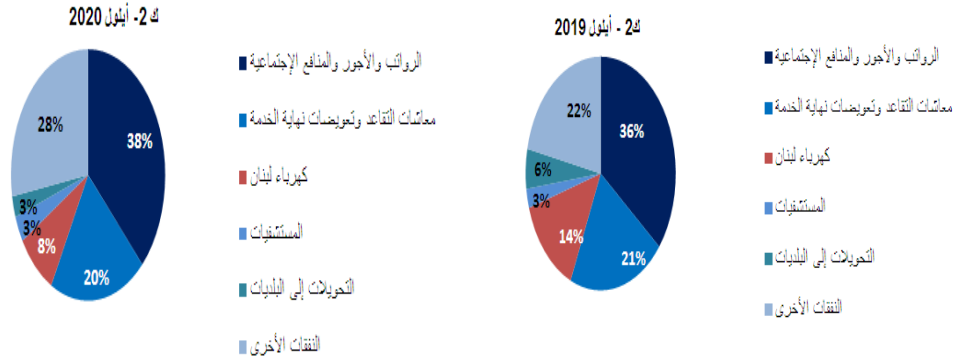
من ناحية المكونات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 75.6 في المائة<sup>5</sup> من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني- أيلول 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (13.4 في المائة)<sup>6</sup> و"المنافع الوظيفية" (3.1 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.9 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 35.8 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2019 إلى 37.6 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2020. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

<sup>5</sup> بانخفاض عن نسبة 79.8 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

<sup>6</sup> مقارنة مع نسبة 10.6 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2019.

### الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني-أيلول 2019 وكانون الثاني-أيلول 2020



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

### جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني-أيلول 2019 وكانون الثاني-أيلول 2020<sup>7</sup>

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019		
2,985	2,806	2	5	616	472	74	74	2,293	2,255	الجهاز العسكري
1,903	1,839	0	1	356	308	50	49	1,496	1,481	الجيش
820	726	2	4	212	134	20	20	586	568	قوى الأمن الداخلي
195	179	0	1	34	19	3	4	158	155	قوى الأمن العام
67	63	0	0	13	11	1	1	52	51	قوى أمن الدولة
878	987	30	9	0	0	33	44	815	933	الجهاز التربوي
454	451	37	24	2	2	36	44	379	382	الجهاز المدني /1
254	189	254	189							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
44	41									الجمارك /3
4,614	4,474	323	227	618	474	143	162	3,487	3,570	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

<sup>7</sup> قد تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المنشورة سابقاً في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

## A.ii الرواتب والأجور

انخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديرات الاجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 83 مليار ليرة (2.3 في المائة) لتصل إلى 3,487 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي.

### a.A.ii. رواتب وأجور الجهاز العسكري

ارتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكل بسيط بقيمة 38 مليار ليرة (1.7 في المائة) خلال كانون الثاني- أيلول 2020 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 18 مليار ليرة (3.1 في المائة) ولصالح الجيش بقيمة 15 مليار ليرة (1.0 في المائة). في التفاصيل، ارتفعت المدفوعات لصالح قوى الأمن الداخلي نتيجة زيادة سنوية بقيمة 20 مليار ليرة في المدفوعات المرتبطة بالألبسة. أما بالنسبة للارتفاع في المدفوعات لصالح الجيش، يجدر الذكر أنه يعود إلى زيادة بقيمة 20 مليار ليرة في الرواتب الأساسية المدفوعة، في حين انخفضت مدفوعات الدورات التدريبية في الخارج بقيمة 5 مليار ليرة.

### b.A.ii. رواتب وأجور الجهاز التربوي

انخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكل ملحوظ بقيمة 119 مليار ليرة (12.7 في المائة) سنوياً لتصل إلى 815 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020. يعود هذا التراجع إلى تدني مدفوعات رواتب (i) المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 112 مليار ليرة<sup>8</sup>، (ii) المتمرنين في التعليم الثانوي بقيمة 21 مليار ليرة و (iii) الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 20 مليار ليرة. قابل ذلك بشكل جزئي ارتفاع بقيمة 39 مليار ليرة في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي.

### c.A.ii. رواتب وأجور الجهاز المدني

انخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 2 مليار ليرة (0.7 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى إجمالي 379 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.7 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.1 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.1 في المائة من المجموع). (للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب موظفي وزارة الأشغال العامة والنقل الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً خلال كانون الثاني- أيلول 2020 بقيمة 2.1 مليار ليرة (10.2 في المائة). في المقابل، شهدت وزارة الصحة العامة تراجعاً في مدفوعات الرواتب بقيمة 2.1 مليار ليرة (10.6 في المائة).

<sup>8</sup> خلال شهر كانون الثاني 2019، تم تسديد مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و 244 تاريخ 2018/12/21. كذلك الأمر، خلال آب 2019، تم تسديد 152 مليار ليرة للموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تغطي نسبة 90 في المائة من المبالغ العائدة لهم عن العام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و 100 تاريخ 2019/08/02.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- أيلول 2019 و كانون الثاني- أيلول 2020

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020	ك-2 أيلول 2020	ك-2 أيلول 2019	(مليون ليرة)
17.7%	67,092	67,787	وزارة الخارجية والمغتربين
16.1%	61,210	61,242	وزارة العدل
12.1%	45,800	45,463	وزارة المالية
9.5%	35,833	36,456	رئاسة مجلس الوزراء
8.5%	32,369	32,491	مجلس النواب
5.9%	22,444	20,362	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.1%	19,180	19,439	وزارة الزراعة
4.7%	17,990	20,123	وزارة الصحة العامة
3.5%	13,242	13,207	وزارة الداخلية والبلديات
3.3%	12,414	12,137	وزارة الدفاع الوطني
13.6%	51,515	52,867	اخرى
<b>100%</b>	<b>379,088</b>	<b>381,573</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

## B. II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 144 مليار ليرة (30.3 في المائة) ليسجل 618 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 78 مليار ليرة (58.0 في المائة) في التقديمات الاجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 212 مليار ليرة، وزيادة بقيمة 48 مليار ليرة (15.6 في المائة) في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل بدورها إلى 356 مليار ليرة مع نهاية شهر أيلول 2020. إضافةً إلى ذلك، زادت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 16 مليار ليرة (82.9 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 34 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي زيادة كبيرة بقيمة 78 مليار ليرة (58.0 في المائة)، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع بقيمة 64 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات وزيادة بقيمة 14 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة وارتفاع بقيمة 7 مليار ليرة في نفقات المعالجة الطبية. قابل هذه الزيادات انخفاض بشكل جزئي بقيمة 11 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة 48 مليار ليرة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع بقيمة 36 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات بالإضافة إلى زيادة بقيمة 25 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة مقابل انخفاض بشكل جزئي بقيمة 21 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

أخيراً، زادت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 16 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2019، مع زيادة نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 9 مليار ليرة مصحوبةً بارتفاع بقيمة 8 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة.

## C. II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة مجموع 254 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2020 مقارنة مع مجموع 189 مليار ليرة مسجل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:  
وزارة المالية  
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات  
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1716-1747  
الموقع الإلكتروني:  
[www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb)